الأمم المتحدة S/2015/484

مجلس الأمن

Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى أحدث صيغة لمشروع قرار تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي يخضع الآن لإجراء الموافقة الصامتة، أود أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى أن أيا من تحفظاتنا وشواغلنا المبيّنة في رسالتنا المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/464) لم يؤخذ في الاعتبار. فلا يزال مشروع القرار كما كان عليه، متضمنا الفقرات السلبية نفسها والمرفق المثير للجدل، الذي ألحق به للمرة الأولى في حياد تام عن جميع القرارات السابقة. ونشير، في هذا الصدد، إلى القيام، على نحو غير مقبول، بدمج ولايات ومهام الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور والمبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، حسبما يرد في الفقرة ٦ من المنطوق، في حين أنّ ثمّة صيغةً متفقا عليها ترد في الفقرة ٣ من منطوق القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) بشأن هذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال مشروع القرار يتضمن فقرات تتعارض مع الوقائع والحقائق على أرض الواقع، ومع تقارير الأمين العام فيما يتعلق باستمرار ما يسمى بمنع الوصول على نحو ما يرد في الفقرة الثانية عشرة من الديباجة.

وبالمثل، فإن الصيغة الواردة في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من منطوق مشروع القرار، بشأن استراتيجية الخروج، تقوض تماما دور الفريق العامل المكلف بتقديم توصيات في هذا الصدد، وتمثل تراجعا عن أحكام الفقرة ٧ من منطوق القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة. وعلى غرار ذلك، فإن الصيغة غير المقبولة للفقرة السابعة من الديباجة لا تزال كما كانت عليه، مع أن الأمين العام أشار في تقريره إلى أن ما يسمى بالمعلومات التي جمعتها العملية المختلطة فيما يتعلق بقنبلتين عنقوديتين أُسقطتا جوّا في كيريقياتي تعد معلومات غير مؤكدة ريثما يُجرى المزيد من التحقيقات بشأنها. ومن ثم، فمن غير المقبول مطلقا أن تُدرج فقرة من هذا القبيل في مشروع القرار.

300615 300615 15-10649 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإني إذْ أوجه انتباهكم إلى هذه التحفظات والشواغل، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسن حامد حسن
القائم بالأعمال بالنيابة